

منظومة اقتصاد

الوساطة في

مغارب العصر

الوسيط

(مساهمة في التاريخ الاقتصادي للغرب

الإسلامي خلال العصر الموحد).

أواخر القرن 5هـ / وبداية القرن 6هـ



د. عبد الرزاق السعيدي

ملخص

إن التجارة البعيدة المدى كانت لها يد طويلة في الصراعات السياسية وظهور أي كيان سياسي. وبالتالي فهو محكوم بمنطق اقتصادي تجاري، بل الأكثر من ذلك أن متانته - الكيان السياسي - وطول تعميره على امتداد المجال المغربي يقترن بمدى حرصه وحفاظه على جريان مسالك التجارة في ظروف عادية وأمنة، كجزء من مشروع اقتصادي متكامل للمجال الإسلامي، في إطار منافسته وصراعه مع القوي الأخرى "الأوروبية" الفاعلة في العلاقات الدولية، كما أن تحويل تلك الطرق التجارية الممتدة في هذا المجال قد يكون من أهم العوامل المؤدية لإسقاطها والإجهاد عليها. ويظهر أن التجارة البعيدة المدى كان لها إسهامها واضحا في بنية المجال المغربي اقتصاديا، حتى أنه أصبح بإمكاننا الحديث عن نمط اقتصادي آخر مبني على اقتصاد وتجارة الوساطة، كان له دور أساسي وحاسم في كل الصراعات والنزاعات التي دارت رحاها على امتداد المجال المغربي، والأكثر من ذلك فقد كان لهذا النمط الاقتصادي دور كبير في دخول هذا المجال برمته في التاريخ الحديث. - المفهوم: اقتصاد وتجارة الوساطة: ليس جديدا الحديث عن هذا النوع من الاقتصاد الذي ساد المجال المغربي تحديدا خلال فترته الوسيطة، وحتى بداية تاريخه الحديث. ولا نريد الحديث عن إيجابيات هذا النمط التجاري الاقتصادي في بناء وقوة الدول التي تعاقبت على حكم هذا المجال، وذلك درءا للتكرار واجترار المعطيات التي دافع عنها العديد من الدارسين، بل الجديد قد يتمثل في محاولتنا توضيح مجموعة من الجوانب ضمن هذا الاقتصاد ومساهمته في إذكاء الصراع بالمجال المدروس وفشله في تحقيق التراكم المادي المنشود.

يتضح أن قوة المجال المغربي على المستوى الاقتصادي طيلة العصر الوسيط، جاءت من المكانة التي يحتلها في الشبكة التجارية العالمية وازدهاره وإشعاعه ناتج عن دوره التجاري في إطار ما أسميناه باقتصاد وتجارة الوساطة أكثر مما نتج عن ارتفاع مستوى الإنتاج الفلاحي أو حتى الحرفي. والأرباح التي تجنى من تجارة العبور تسمح "للأرستقراطية" بعدم الاهتمام بتك القطاعات إلا بما يخدم النمط الاقتصادي السائد وبالتالي خدمة السلطة المركزية، ومن أجل ذلك فقد عملت الدولة الموحدية على إدخال تغييرات جذرية على العملة والنقد عموما.

Abstract

Long distance trade was of utmost importance in political conflicts or for any kind of political entity to appear and flourish. Polities are compelled by economic and commercial standards which allow them long lifespan along the Maghreb region. This depends on entities' readiness and diligence to keep commercial tracks safe as a part of a complete economic project in the Islamic world in the frame of its rivalry and combat against the European forces which have strong international relations. Any conversion of these commercial tracks may lead to the demolition of the political entities responsible on it.

It is proved that long distance trade has clearly contributed in the construction of the economy of the Maghreb region. That brought about the emersion of a new mode of economy which is based on mediation. It had a crucial role in all the clashes which took place along the Maghreb region. More importantly, it led to the entry of the Maghreb in the modern history.

The concept of trade and economy of mediation: talking over this kind of economy which was adapted in the Maghreb during Middle Ages is not a new thing, and for the sake of avoiding repetition, I don't want to bring out the advantages of this mode of economy in strengthening the states that governed the region. I will try to clarify how it contributed to fueling conflicts and how it failed to achieve the desired goals.

It is crystal clear that the economic power of the Maghreb along the middle age is attributed to its position in the international commercial net. And its flourishing is due to its role in the trade and economy of mediation. Accordingly, aristocratic classes are not interested in the fields of agriculture and crafts because of the profits they make from trade. For this reason, Almohads resorted to a gradual change of their currency.

مقدمة:

يبدو أن أهم ملاحظة يمكن أن يسجلها الباحث والدارس لتاريخ الدول المغاربية خلال التاريخ الوسي CCCط ، هي أن التجارة البعيدة المدى كانت لها يد طويلة في الصراعات السياسية وظهور أى كيان سياسي ، وبالتالي فهو محكوم بمنطق اقتصادى تجارى ، بل الأكثر من ذلك أن متانته - الكيان السياسي - وطول تعميمه على امتداد الغرب الإسلامى يقتصر بمدى حرصه وحفاظه على جريان مسالك التجارة في ظروف عادية وأمنة، كجزء من مشروع اقتصادى متكامل للمجال الإسلامى، في إطار منافسته وصراعه مع القوى الأخرى "الأوربية" الفاعلة في العلاقات الدولية ، كما أن تحويل تلك الطرق التجارية الممتدة في هذا المجال قد يكون من أهم العوامل المؤدية لإسقاطها والإجهاز عليها (1).

ولعل التناقضات المرتبطة بالنمط الاقتصادى السائد بالمجال المغاربي طيلة التاريخ الوسيط ، قد أثرت بشكل مباشر على الحياة الاجتماعية والسياسية ، بل والتشويش عليها وجعلها غير معقولة ، لأنها تستجيب لمتطلبات المركز الأساسى في العلاقات الدولية (الخلافة الإسلامية بالمشرق) (2)، فضمن الكيان السياسى الواحد توجد كيانات سياسية مختلفة ومتناقضة معه

بشكل جذرى، ونحن في غنى عن الإسهاب في الدخول في تفاصيلها من المغرب الأقصى حتى حدود الدولة المرابطية، ثم المغرب الأوسط مع بنو عبد الواد، وصولا إلى المغرب الأدنى مع الفاطميون والنتيجة هي انعدام استقرار سياسى كبير، تمثل في قيام عشر أسر في ظرف عشرة قرون في المغرب الأوسط ، وتوسع في المغرب الأقصى ، وست في إفريقية.

ويظهر أن التجارة البعيدة المدى كان لها إسهاما واضحا في بنية الغرب الإسلامى اقتصاديا، حتى أنه أصبح بإمكاننا الحديث عن نمط اقتصادى آخر مبنى على اقتصاد وتجارة الوساطة، كان له دور أساسى وحاسم في كل الصراعات والنزاعات التي دارت رحاها على امتداد الغرب الإسلامى (3)، والأكثر من ذلك فقد كان لهذا النمط الاقتصادى دور كبير في دخول هذا المجال برمته في التاريخ الحديث.

- اقتصاد وتجارة الوساطة: ليس جديدا الحديث عن هذا النوع من الاقتصاد الذى ساد الغرب الإسلامى تحديدا خلال فترته الوسيطة ، وحتى بداية تاريخه الحديث.

ولا نريد الحديث عن إيجابيات هذا النمط الاقتصادى في بناء وقوة الدول التي تعاقبت على حكم هذا المجال، وذلك درءا للتكرار واجترار المعطيات التي دافع عنها العديد

من الدارسين (2)، بل الجديد قد يتمثل في محاولتنا توضيح مجموعة من الجوانب ضمن ذخائر هذا الاقتصاد ومساهمته في إذكاء الصراع بالمجال المدروس وفشله في تحقيق التراكم المادى المنشود، ونجملها فيما يلي :

- هل بإمكاننا في ضوء المعطيات المتوفرة، أن نطلق تسمية نمط اقتصادى (أى أن الاقتصاد المغاربي برمته خلال هذه الفترة قائم على التجارة البعيدة المدى)، وما يرافق ذلك بما يسمى "باقتصاد وتجارة الوساطة" ، وهو النمط الذى تم ترسيخه بهذا المجال في إطار تقسيم العمل كما تم التخطيط له في مركز الخلافة الإسلامية (الخلافة الأموية -41 132هـ / 662 750 م، أو الدولة العباسية 750 م / إلى 1517م)، كفاعل أساسى في العلاقات الدولية ؟.

- إلى أى حد ساهم هذا الشكل الاقتصادى التجارى (اقتصاد الوساطة) (4) في إدخال هذا المجال إلى الفترة الحديثة ، في حالة من الضعف والوهن لصالح العالم الأوربي ، كما هو غنى عن البيان في كل الأعمال التي تناولت الموضوع (التآليف الأجنبي أو المحلي)؟.

* وضعية الأرض وأساليب الإنتاج الفلاحي والحرفي : يظهر التعامل مع الأرض في الغرب الإسلامى ، أن الدول التي سادت الفترة الوسيطة بشكل خاص، وحتى بداية التاريخ

الحديث، لم تخرج بحكم طبيعتها عن سياسة تنظيم وضعية الأرض وإعادة ترتيب المجال بالشكل الذي يساير قوتها ويعبر عن سلطة الدولة ومطامحها.

ويتضح من خلال بعض المصادر التاريخية (5) أنه منذ دخول الإسلام إلى هذا المجال، واجه عند بعض المزارعين المستقرين في السلاسل الجبلية المقاومة نفسها التي قد واجهها من سبقهم، ولذلك في اعتقادنا اكتفوا بالإحاطة بهذه المناطق وبتشييد المدن الجديدة في السهول، وخاصة عند المحاور الأساسية لتجارة العبور (6)، على اعتبار عدم مقدرتها أن تزدهر وتستمر إذا لم تعتمد على التجارة البعيدة المدى، والتي كان من الصعب اقتطاعها من المزارعين، اللهم عن طريق الغزو والمصادرة (7) في بعض الأحيان.

وبناء عليه، فإن جهود الدول الوسيطة عموما والتي سادت الغرب الإسلامي في تنمية الزراعة كانت تتسم بالضعف، بسبب الصراعات والنزاعات الشبه دائمة، بل وعدم الاكتراث في كثير من الأحيان لأنهم وجهوا اهتمامهم بشكل كبير للمضرائب وكيفية جبايتها، ولذلك لم يجز تطوير وسائل الإنتاج في مجال الزراعة، والأكثر من ذلك فكل التنظيمات السابقة لم يتأتى لها تحقيق مشروعها السياسي، إلا بالسيطرة

على طرق التجارة البعيدة المدى، وليس صدفة أن تولد الدولة الفاطمية بالاستيلاء على تاهرت وسجلماسة التي كاد المهدي عبيد الله أن يؤسر فيها، ولعل هذا الحادث يؤكد بالفعل تركيز الدواة الفاطمية على المراكز الرئيسية لتجارة القوافل (8).

ونجد الوضع مماثلا عند الدولة المرابطية (ق 4-5هـ / 10م) والدولة الموحدية (ق 5-6هـ / 11-12م)، وحتى الدولة المرينية (ق 6هـ / 12-13م) فيما بعد، فقبل الانطلاق نحو الغرب الإسلامي والأندلس، كانوا يركزون قوتهم في إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بمحاولتهم الاستيلاء على "أوداغشت" بل والتوسع نحو غانا مراقبين بذلك قسما كبيرا من تجارة الذهب ومحاورها الأساسية (9)، ولقد ورد عند الإدريسي (10) هذا الدور الاقتصادي المبني على الوساطة التجارية أساسا من خلال ما ذكره حول مجموعة من مدن الغرب الإسلامي، كمدينة سلا بالمغرب الأقصى والتي عرفت بتجاريتها الهامة وأسواقها النافقة، كما تحدث عن ميزة مدينة سبته في إنتاج وتصنيع مادة المرجان البالغ الجودة لعرضه على التجار المتوجهون نحو أوربا فيقول: "يصاد بها شجر المرجان المستخرج بجميع أقطار البحار، وبها سوق لتفصيله وحكمه وصنعه.." (11).

والأكثر من ذلك يصف الإدريسي النشاط الاقتصادي في مراكز الغرب الإسلامي الأخرى ويحاول مقارنتها بالمناطق التي سبق ذكرها، فتلمسان مثلا التي ينعتها "بقفل بلاد المغرب" تأتي في المرتبة الثالثة بعد مدينة أغمات ومدينة فاس في الغنى وفي الأسعار والتجارة المربحة، كما يؤكد أن مدن وهران والمسيلة وتاهرت بالمغرب الأوسط مشهورة في المواد الفلاحية، كالقمح والشعير والقطن والأغنام والأبقار، لكنه يقف بشيء من التفصيل عند أهمية مدينة بجاية مركز بلاد بني حماد، ليؤكد أنها نشطة في استقطاب القوافل والبضائع المختلفة برا وبحرا، وتميزت باحتضانها للعديد من الصناعات، والأكثر من ذلك يعتبرها قطب العلاقات التجارية إذ يلتقي فيها "تجار المغرب الأقصى وتجار الصحراء وتجار المشرق، وبها تحل الشدود وتباع البضائع بالأموال المقنطرة.." (12).

أما مدن قفصة وقابس والمهدية فمراكز نشطة حسب الإدريسي في المواد الفلاحية التجارية بالدرجة الأولى كالجلود والزيتون والقطن.. (13)، ويضيف أن المهدية قاعدة بلاد إفريقية كانت قبل عصره مركزا تحج إليه السفن الحجازية من المشرق والمغرب وبلاد الروم، وبالنسبة لمدينة طرابلس يذكر الإدريسي أنها كانت تنتج التين

والنخل وغيرها .

ويظهر إذن أن الإنتاج الحرفي في الغرب الإسلامي كان مزدهرا في المراكز الحضارية التي تطرقنا لها من قبل، إلا أن هذا الإنتاج في معظمه كان موجها لخدمة الطبقة الميسورة والحاكمة، واستجابة لتجارة العبور، وبشكل عرضي في خدمة زعماء القبائل القوية المنضوية في خدمة الدولة المركزية، والتي هي بدورها في خدمة المركز الأساسي (دار الخلافة بالمشرق - الدولة الأموية والعباسية فيما بعد)، بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي هذا الصدد، يميز ابن خلدون بين نوعين من الإنتاج الحرفي " سكافة تنتج المواد الضرورية التي نجدها في كل متمدن حضري (كالخياطة والحداة والنجارة وأمثالها)، وسكافة تنتج مواد للترف، وهي لا يمكن أن تسود إلا في الحواضر الرئيسية (14)، ويرتبط نمو هذه السكافة بنمو الدولة ولا يتأتى ذلك إلا بسيطرتها على أكبر مجال من المحاور الطرقية، والعكس صحيح في حالة تراجع الدولة وانهيارها،.. حيث يتراجع عمرانها شيئا فشيئا إلى أن يندعر (يتفقر) ساكنها وتخرّب، كما وقع بمصر وبغداد والكوفة بالمشرق، والقيروان والمهدية وقلعة بني حماد بالمغرب وأمثالها فتفهمه" (15).

الإطار الاقتصادي للمشروع

المغاربي الموحدى.

إن المهتم بالمجال الاقتصادي والتجارى خلال العصر الوسيط وارتباطا بموضوعنا يلاحظ غلبة التحول والتغير والرصد غير الكافي والمعلومات الهزيلة والأخبار الشحيحة والمبعثرة في بعض المصادر التاريخية، وبناء على ذلك فهذا المحور سيتناول الحالة الاقتصادية للدولة الموحدية، وهو محاولة في إظهار العلاقة التي تربط بين الجغرافية والاقتصاد والمشروع السياسي والاجتماعي لهذا الكيان.

وحسبنا في ذلك أن حركة المهدي بن تومرت قد نشأت في منظومة " قبيلة جبيلية " وقد صدق أحد الدارسين (16) عندما ذهب إلى أن تركيبتها الاقتصادية تنتمي لنظام تعايشي بين الاستقرار والارتحال المحدود وفي تجمعات بشرية محدودة، تكاد تكون حرسا لحركة الاتصال التجارى بين جنوب الأطلس الكبير ومنطقة الشمال بداية من مدينة مراكش عاصمة الدولة المرابطية، وبالتالي تمثل منطقتهم نقطة حيوية للدولة، فهي معبر القوافل الآتية من الصحراء والذاهبة صوب البحر والمحيط الأطلسي، بمعنى أن كل " الفجاج " والممرات الجغرافية التي تعبرها القوافل تسيطر عليها قبائل مصمودة، وهذا يعني أن هذه القبائل كانت تنظر إلى المرابطين على أنهم المستفيدون وحدهم،

وما دور المصامدة إلا دور الحرس الذى يحمي الخيرات ويقدمها لخصمه (17).

ولعل ربط المضمون الاجتماعي للتنظيم التومرتي لأنصار الدعوة بالظروف الدولية والاقتصادية يفسر انتفاضة القبائل المصمودية المناصرة لثورة ابن تومرت.

وبالرغم من أن الموحدون قد أدخلوا إلى منطقة الغرب الإسلامي خلال منتصف السادس الهجرى/12م، نظما نقدية جديدة مخالفة للمنظم والتقاليد السابقة تعكس تواجدهم كطرف أساسي في الصراع الدولي القائم حول منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإلى جانب ابتداعهم للشكل الهندسي المتميز، أى المربع الذى كان يتوسط محيط الدينار، وكتاباتهم النقدية المنقوشة بالخط النسخي بدل الخط الكوفي السائد، ابتدع الموحدون كذلك أوزانا نقدية مخالفة للأوزان التي شهدها المجال المغاربي برمته خلال العصر الوسيط كما أشار إلى ذلك أحد الدارسين (18).

- تشجيع النشاط الحرفي المغاربي .

يظهر أن التطور الذى شهده القرن 6هـ - 12م عموما في الميدان - الحرفي -، جاء نتيجة لكثرة الطلب على المواد الاستهلاكية والحاجة إلى المعدات والأدوات الحربية لتمطيط المجال الجغرافي للدولة، واتساع مجال البناء المعماري،

فبعد نجاح الثورة الموحدية حرص الخلفاء الأوائل على حماية الصناع ومن ذلك نجد حركة الخليفة أبي يعقوب إلى بلاد السوس لحماية المعادن، حيث استعد لتحسينه غاية الاستعداد، فبنى عليه الأسوار وأسكنه بالأجناد (19).

كما أن الخليفة عبد المؤمن قد نهى المصامدة عن قتل العامة في مراكش ساعة فتحها، لأنهم الصناع الذين ينتفع بهم، بالإضافة إلى أنه "أعمل السيف في مكناسة تأديبا وعقابا لما قتل أهلها الفحاميين في جبلهم" (20). وقد أسقط جميع القبلات على الصناعات فسار خلفاءه على نهجه، حيث اهتم السلطان يوسف بن عبد المؤمن (1163م / 1184م) اهتماما كبيرا بعمليات التعدين وأخذ الخمس على إنتاج المعادن. هذا ومن الراجح أن الخلفاء عينوا قضاة في مراكز التعدين ليؤكدوا على تحصيل حقهم في المعادن (21). وفي هذا الصدد بنى الخليفة يوسف حصنا على مقربة من مكان التعدين في زجندر من السوس لسكنى الصناع (22).

هكذا إذن انتشرت الحرف في جل مدن الغرب الإسلامي، بل قد بلغت بعض المدن أوجها في هذا النشاط أيام الموحدين 23، كفاس التي أخصيت بها دور الحرف زمن يعقوب المنصور، فكانت بها اثنا عشر مصنعا للمعادن وثلاثة آلاف وأربعة وتسعين نولا

وكثرت الجبايات وبلغت الدولة في ازدهارها الاقتصادي حالة لم ير أهل المغرب أيما قط مثلها" (29).

هذا إضافة إلى الاستفادة من المجال الشاسع وتنوعه، في تنويع المصنوعات الزراعية (السكر، الزيت...) وتوسيع أراضي الدولة، وحث الناس على الأعمال الزراعية بكل أنواعها (30).

بكلمة واحدة، لا يمكن تفسير كل هذه التحولات إلا لكون الدولة الموحدية ومعها الغرب الإسلامي لم يعد ينفذ مشاريع خارجية احتكرته في اقتصاد قائم على الوساطة التجارية، وأهملت قواه المنتجة فلاحيا وحرفيا، بل صار المجال مع هذه الدولة فاعلا في المنظومة الدولية، ولذلك طور بنياته التحتية والتي شملت حتى المجال البحري، أي الانفتاح على العالم.

- النشاط البحري:

لم تحظ البحرية خلال العصر الوسيط عوما سوى بمعلومات هزيلة، وأخبارا شحيحة مبعثرة في المصادر التاريخية، على الرغم من دورها المتميز في الخدمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأطرح إشكالية* تتعلق بالتفوق البحري في المجال المغربي وسيطرة القوة البحرية المغربية على غرب البحر الأبيض المتوسط في عهد الدولة الموحدية إبان قوتها، أي في فترة

للنسيج، وسبع وأربعين معمل للمصابون وست وثمانين مصنعا للدباغة، وثمان مائة وستة عشر "مصنعا" للمصباغة، وإحدى عشر مصنعا للزجاج، ومائة وخمسة وثلاثين مصنعا للجبير وأربعمائة مصنع للكاغد (24)، وخمسمائة وعشرون طاحونة (25)، بالإضافة إلى المعاصر ودور الحرف اليدوية "التقليدية".

النشاط التجاري:

قد لاحظ بعض الدارسين (26) أن الأمن والاستقرار والاستقلال النسبي، كان لها بعيد الغور في التقدم الاقتصادي الموحدى نسبيا، ورغبت حكامها الأوائل الجامحة في التخلي عن نهج الوساطة الاقتصادية والانصراف إلى اقتصاد منتج، ويتأكد لنا هذا الارتباط، حيث شدد عبد المؤمن في أمر قطاع الطرق، ودليلنا في ذلك ما رواه ابن شداد فيما نقله عنه النويري أن عبد المؤمن قتل حفاظ محلة قرب بجاية سرقت فيها أمتعة أحد تجار المهديّة (27)، ويقول ابن صاحب الصلاة عن أيام يوسف: "يسير الراكب حيث شاء من بلاد العدو في طرقها من جبلها وسهلها أمنا في نفسه وماله لا يخاف إلا الله" (28)، وهذا ويذكر صاحب روض القرطاس عن عهد المنصور مثل هذا القول: "ونتيجة للأمن والاستقرار اتسعت الزراعة، وراجت التجارة ونهضت الصناعة

الخلفاء الثلاثة الأوائل، يتضح لنا، أن هذا المجال لم يعرف تفوقا لبحريته قط، لا قبل هذا التاريخ ولا بعده.

ولعل أفضل معبر على ذلك، كون الدولة المرابطية لم تستطيع- وهي توحد جزءا من المجال المغربي تحت سلطتها- على حد علمنا أن تصبح قوة بحرية في المنطقة، بل إنها لم تستكمل توحيد هذا المجال وتهدب لنجدة المسلمين في الأندلس إلا بمساعدة القوة البحرية الأندلسية(31).

ويعود هذا العجز ولا شك حسب أحد الدارسين(32) إلى عوامل كثيرة، بعضها يتعلق بأصول المرابطين الجغرافية، أي الصحراء، وبعضها يتعلق بالظروف الدولية التي تكونت فيها السلطة المرابطية، وبسبب نفوذها على المنطقة الممتدة من شمال نهر السينغال جنوبا إلى غرب الجزائر شرقا وإلى الأندلس شمالا.

لكن بمجيء الموحيين وحتى قبل استتباب أقدامهم في السلطة وإتمام سيطرتهم على الغرب الإسلامي، أخبرتنا المصادر التاريخية بنصوص وإحصائيات عن وجود قوة بحرية موحدية مبكرة(33)، ففي عهد الخليفة عبد المؤمن ومباشرة بعد دخول مراكش نجده يتخذ قراراتين مهمين في هذا الإتجاه حسب الأستاذ محمد حجاج الطويل(34) :

أولهما: إحداث قوة بحرية موحدية بإصدار أوامر بإنشاء المراكب والسفن، وتكوين الأساطيل البحرية، ويهتم الثاني بتكوين البحارة والأطر العسكرية والإدارية اللازمة لهذه القوة تحت الإشراف المباشر للخليفة. لتكتمل هذه القوة الناشئة في عهد ابنه يوسف وحفيده يعقوب المنصور.

ويبدو إذن أن تلك القوة البحرية الموحدية المفاجئة هي أصل الإشكالية وجوهرها:

- لماذا لم تتكون للمغرب قوة بحرية قبل الموحيين وبعدهم؟ مع العلم أن الظروف الطبيعية والبشرية لم يتغير بشكل جذري، اللهم على مستوى المجال الجغرافي والمتمثل في الامتداد نحو الشرق.

ولنأخذ بعين الاعتبار أن المرابطين أخضعوا لسلطتهم مناطق جغرافية متنوعة النشاط ومنها مناطق معروفة بنشاطها البحري مثل مراكز في ساحل البحر الرومي، مليلية، سبتة، ومراكز في ساحل المحيط مثل " طنجة - أصيلة " وغيرهما(35)، بل ومناطق غنية بالأخشاب الصالحة لإنشاء المراكب إلى غير ذلك من المراكز المناطق التي كانت لها تقاليد بحرية ولم يتم استغلالها بشكل أكثر فاعلية. ومن الغريب جدا أن المرابطين لم يقوموا بأية محاولة في اتجاه تكوين قوة بحرية، بل الاعتماد كان بشكل كلي على

البحرية الأندلسية كما تخبرنا النصوص التاريخية المتاحة حتى الآن(36).

وعلى كل حال فقد كانت حصيلة الدولة الموحدية كبيرة من مختلف مراسي المغرب وكذا الأندلس، وأبلغ دليل على ذلك ما ذكره الناصري(37) نقلا عن مصادر أخرى لم يذكرها، أن السلطان تاشفين ابن علي بن يوسف رحل إلى وهران عام 539هـ/ 1145م، في إطار صراعه ضد عبد المؤمن الموحي، (فأقام عليها شهرا ينتظر قائد أسطوله محمد بن ميمون إلى أن وصل إليه من المرية بعشرة أساطيل...). وهذا ما يدل على مهارة الصانع وتوفر مختلف المواد الضرورية لمثل تلك الصناعة.

ولعمق دلالة وقوة البحرية الموحدية الضاربة والمتفردة في العالم الإسلامي خلال العصر الوسيط، فإن ابن خلدون(38) يخبرنا باستنجد السلطان الأيوبي صلاح الدين (567هـ- 589هـ / 1174م- 193م)، مع يعقوب المنصور قصد التصدي ومواجهة الأساطيل البحرية الأوربية، ومنعها من التوجه نحو ساحل الشام.

بل أنه قد أنصف كثيرا الدولة الموحدية، وجعلها أعظم قوة بحرية عرفها العالم الإسلامي في تلك المرحلة التاريخية(39). والحاصل أن هذا التفوق الموحي لم يأت من فراغ ولم يكن مجرد

مصادفة، بل هو تفوق مؤسس له ولعوامله، فهو أولا انعكاس أمين لشروط بيئية جغرافية مرتبطة بهذا المجال، وثانيا: ناتج عن تراكم معرفي وعلمي و" تقني" في الميدان الملاحى، وكذلك عن سياسة يظهر أنها مبرمجة، ومحكمة والدليل على ذلك أن أول خليفة موحدى- كما أشرنا إلى ذلك سابقا- عمل على تكوين الأطر الإدارية، وجمع الحفاظ من كل جهات الإمبراطورية في العاصمة مراكش، ليتلقوا تكويننا متنوعا ومتعدد الاختصاصات(40).

وبناء على ذلك، أمكن للموحدين الحصول على أربعمئة قطعة بحرية، مائة منها في الأندلس ومائتان في المغرب الأقصى، ومائة في المغرب الأوسط والأدنى(41).

الحصيلة أن البحر ظل حاضرا، على الدوام، في مجمل التطور الحضارى الذى عرفته المجتمعات الإنسانية، وضمنها الغرب الإسلامى، ولم يقتصر دور البحر في المساهمة في النشاط الاقتصادى، بل كانت له أدوارا أساسية أخرى نذكر منها مساهمته في نقل التيارات الحضارية والثقافية من فضاء إلى آخر ومن قارة إلى أخرى، وينبغى الاعتراف بأن البحر كان له حضوره الوازن في ترجيح كفة الدول خلال فترات الحروب والصراعات السياسية والعسكرية، ومن هنا

كان الاهتمام بتطوير الأساطيل خلال الفترة موضوع الدرس، وقد أصاب الباحث الفرنسى " فيرنان بروديل " (42 (f.Broudel)، حينما أشار إلى أن المتحكم فى البحر يكون هو المتحكم دوما فى الثروة، وأن البحر لا يقبل إلا سيديا واحدا.

الشروط الاقتصادية:

يسجل الأستاذ عبد الله العروى (43)، فى أبحاثه مفارقة فى غاية الأهمية فقد بدا له حسب شهادة الكتاب والرحالة الذين اعتمد عليهم أن المجال المغربى طيلة عهد الموحدىين كان يعيش فترة انكماش اقتصادى، فى الوقت الذى كان يتوحد فيه سياسيا ويعرف تقدما عمرانيا باهرا.

لكن الالفت للنظر فى هذا السياق، هو أن أحد المتخصصين الاقتصاديين المعاصرين(44) يظهر التفاعل الحتمى وعبر كل الأزمنة بين السياسة والاقتصاد والاستراتيجية، وبين ضرورة الثروة والقدرة العسكرية، حيث تدعم كل واحدة منهما الأخرى، بل ويستحيل فى نظره الحديث عن تطور اقتصادى إلا فى ظل رؤية سياسية ناجعة.

وفى نفس السياق، فقد وقف أحد الدارسين للتاريخ الإسلامى(45)، على البنية الاجتماعية والسياسية والفكرية كذلك، والتي ساهمت كلها كإطار عام وبشكل غير مباشر ومتوسط فى "تقدم الإنتاج

البضائعى وتعاضم دور النقد، وتطور الرأسمال الصناعى والرأسمال التجارى خلال الأطوار الأولى للدولة المغربية الموحدية".

ولا غرو، فالدولة الموحدية التي نتناول فى هذا المحور يلاحظ أن بعض العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تطورها-، قامت على أسس اقتصادية متنوعة: فلاحية وتجارية والتي لا تخدم طبعا إلا التجارة البعيدة المدى وبالتالي اقتصاد الوساطة، ولعله سر انهيار كل التراكمات التي يتم تحقيقها على المستوى الاقتصادى.

وهنا لا سبيل لإنكار أن الدولة المرابطية مثلا ظهرت قوتها السياسية والاقتصادية، انطلاقا من تملكهم للمحاور التجارية الكبرى، علما أن هذا الأساس لم يكن قارا، فالطرق التجارية تتأرجح بين الغرب والشرق (غرب شمال إفريقيا وشرقها)، ويتحكم فى هذا التآرجح ميزان القوى السياسى والعسكرى فى المنطقة وحتى خارجها، ولعل إزالة الدولة المرابطية الكثير من الضرائب التي كانت مفروضة على السكان(46) ، هي مرتبطة باعتماد مواردها المالية على التجارة الخارجية فى الغالب الأعم.

وبالمثل، فقد تخلت عن مبادئها الثورية تلك، فعادت لتركز سياستها المالية على الميدان الفلاحى والمبادلات الداخلية، لا لشيء حسب أحد الدارسين)

(47)، إلا لتحول الطرق التجارية نحو الشرق وعجزها عن السيطرة السياسية على المغربيين الأوسط والأدنى، وبالتالي عدم مقدرتها على احتواء مختلف المسالك التجارية وتشعباتها في المنطقة، بل إن الضائقة المالية قد أوصلت الدولة المرابطية إلى حد فرض سياسية ضرائبية حتى على الأثنياء الثانوية أو العابرة، بل وإحداث ضرائب جديدة على المواد المستهلكة، وهنا تفيد إشارة الإدريسي (48) أن ضريبة "القبالات" شملت حتى على الجراد الذي كان يباع في أسواق مراكش.

وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الدولة الموحدية في بدايتها ظهرت مستفيدة من أخطاء الدولة المرابطية في تغليب إدارة وقوة الدولة على أساس التجارة البعيدة المدى، بل شجع الموحدون العمل الفلاحي إلى درجة أمكن فيها لبعض الباحثين الحديث عن "ثورة فلاحية" (49)، وتجلى ذلك في توسيع المساحات الزراعية. بل وانتشار العديد من المزروعات التي كانت مقتصرة على المناطق الشمالية، وكذلك تعميم استعمال التقنيات الفلاحية المتداولة حينئذ. ولعل ما يؤكد ذلك هو اهتمام الخلفاء والسادة والأثنياء وكبار التجار بالنشاط الفلاحي التسويقي، ويبدو أنها ظاهرة جديدة لم تعرف من قبل لذي حكام هذا المجال برمته (50).

لكن وحتى لا نبالغ كثيرا في هذا الأمر، فمن بين السلبيات التي رافقت هذا التوجه الفلاحي تحديدا، هي اعتبار أراضي القبائل غير الموحدية ملكا لهم، بل وصل الأمر إلى أن فرضوا على الفلاحين تقديم القسط الكبير من محاصيلهم، مما أفضى إلى انصراف الناس عن الإنتاج الفلاحي، وفي بعض المناطق تخلى الفلاحون عن أراضيهم كما تؤكد بعض المصادر التاريخية (51)، وأدى كذلك إلى ثورات وانتفاضات في مختلف الجهات، مما فرض على الدولة الموحدية تعديل سياسته وإتباع نوع من المرونة تتجاوب واختلاف الإنتاج وكذا اختلاف المناطق والجهات.

ونتيجة لهذه السياسة تحسنت أحوال الناس (52)، مع الإقرار بالتفاوت الاجتماعي بين الفئات والجهات، خاصة ما بين الجهات الرطبة والجافة وشبه الجافة بمنطقة جغرافي، فإن التحسن المعيشي كان هو السمة العامة والذي مس حسب بعض الدارسين حتى القبائل الرحل من صنهاجة وزناتة المترددين على المدن الواقعة جنوب وشرق جبل درن، وشرق نهر ملوية (53).

ولا شك أن الدولة الموحدية "المغربية" قد استطاعت في طور قوتها، أن تضرب على أيدي المتلاعبين والمتواطئين معهم من كبار الموظفين ورجال الدولة،

بسبب ما أحدثوه من تخريب للاقتصاد الموحدى، وخاصة عهد الخليفة أبي يعقوب يوسف كما أكد ذلك ابن صاحب الصلاة (54)، حتى أمكن الحديث على نوع من العدالة الاجتماعية (55).

لكن ومع تولية السلطان محمد الناصر على قمة الهرم السياسي الموحدى (1199م)، قد عادت تلك الفئة التي تحدثنا عنها (المتلاعبين...) لنشاطها وبشراسة أكثر، فأضحت تحتكر مواد إستراتيجية كالحبوب وزيت الزيتون، وتحكم الحكام "وليس الدولة" في العملية الاقتصادية، بل وتم التعاطي "للربى" وترويج النقود المزيفة، ونهج سياسة المضاربة والاحتكار بغية التحكم في الأسواق (56) وبلغ الجشع بهذه الفئة الاجتماعية أن تناولت على أموال المخزن (*)، وقضت على احتياطه وخلخلت موازينه الداخلية والخارجية، ودليلنا في ذلك أن الخليفة الناصر ذهب إلى حرب العقاب يوم 16 يوليو 1212م/19 صفر 609هـ، بجبهة داخلية مصدعة: انقسام على المستوي القمة، وتدهور وبؤس على مستوى القاعدة، وعندما اشتبك مع العدو في معركة العقاب، وقفت جيوش الموحدين وجيوش الأندلس موقف المتفرج، كما أكد ذلك الناصري (57).

وبالتالي يبدو أن الوضعية السياسية للدول الوسيطة بالغرب الإسلامي

، هي انعكاس لتطور المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وفكريا كذلك، والعكس في حالة تراجع وتخلفه الاقتصادي وللإشارة فإن أحد الدراسات أكد وخلافا لما سبق أن التجارة المتوسطة عموما وخلال الفترة موضوع البحث، تميزت بطابعها الكمالي، لأنها قامت لتلبية حاجة الأثرياء والأقوياء، كالأمرء، والمقامات الدينية والحكام "التجار"، وظلت خارج نطاقها الرئيسي للنشاط الاقتصادي، لأنها لم تكن ذات أثر يذكر على العامة، أو حتى على الاقتصاد الوسيط عموما، ولم تكن تستدعي بذل الجهد أو إنفاق الموارد الأخرى على نطاق واسع، بما يكفي لفرض الضغط على العمليات الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يواكب المجتمع تلك التحولات بإرادة من الحكام، بغية الانتقال إلى المرحلة المتقدمة (58) ، وهو ما قد يفسر الاعتماد الشبه كلي على اقتصاد الوساطة، وهي الوظيفة الاقتصادية التي أوكلت للمنطقة منذ فترات سابقة - كما أشرنا - ووجد فيها الحكام في معظمهم تعبيرا عن طموحهم المحدود.

أما سياسة الحكم الموحدى فرغم تشدها "المذهبي" وبنيتها التنظيمية المتطورة نسبيا، فقد ظلت تعاني من تناقضات على المستوى الضرائبي والعسكري، وكذا على مستوى سياستها

الخارجية، الشيء الذى فسره الباحث بنمليح بما يلي: "إن هشاشة الدولة الموحدية يكمن في ثلاثة عوامل، مضمون المشروع السياسي، وطبيعة القوة الاجتماعية الذى اعتمد عليها وأهمية العامل الخارجى⁽⁵⁹⁾. وأضيف المشروع الاقتصادى الذى لم يخرج عن دور الوسيط التجارى.

ومن جهة أخرى يظهر أن الحكم الموحدى أحكم تنظيم دعوته ووظف كل الوسائل والأساليب الاقتصادية والسياسية والعسكرية وكذلك الثقافية والمذهبية وحتى النفسية، وتمكنوا في غضون العقود الثلاثة الأولى من القرن السادس الهجرى من نشر دعوتهم أى مشروعهم السياسى في معظم الجناح الغربى من "دار الإسلام"، لكن المرحلة الموالية من حكم الموحدىين ستكون فترة التراجعات والإحباط، ولا يفسر ذلك إلا بضعف الوساطة التجارية للدولة وبحكم الاعتماد عليه بشكل كبير، وكذا للتناقضات القبلية وغيرها .

ذلك أن المرحلة التاريخية التي تم النبش في بعض جوانبها، عرفت فترات زاهية ومتقدمة على امتداد هذا المجال وخاصة في المراحل الأولى، وعرفت حركة سياسية وثقافية مبنية على أسس اقتصادية، لكنه - الاقتصاد - كان "عهديا" بمعنى أنه كان يتغير حسب العهود قوة وضعفا، ولم تسلم فيه

السلطات المركزية لفائدة قواعده الاجتماعية الأساسية، لتتمكن من إنجاز أدوارها التاريخية، وتفيد من هذا الاقتصاد التجارى لتطوير مجتمعاتها، خاصة وأن العصر الوسيط في هذا المجال عرف بإجماع ثلة من الدارسين المتخصصين، قدامى ومحدثين، من أبرز القرون "الذهبية" في هذا المجال.

غير أن هذه الصورة المشرقة سرعان ما توارت منذ مشارف القرن الرابع عشر(م)، وخاصة في أواخره، تحت سطح كثيف من الظروف الإقليمية للمجال المغاربي، وكثير من التوظيفات السياسية والنزاعات العسكرية على امتداد هذا المجال والتي عادت إلى الظهور مع المرحلة المدروسة، مدشنة بالتالي مرحلة تميزت بغلبة التجزئة على حساب الوحدة، ولعله التراكم الذى دخل به المجال المغاربي على مشارف التاريخ الحديث.

ولاعرو، فمع نهاية القرن الرابع عشر تقدم البرتغاليون والأسبان في عرض الشواطئ الإفريقية، بل وتمكنوا من اجتذاب قسم كبير من تجارة الذهب نحو خليج غينيا. وهكذا بدأ المجال المغاربي يفقد دوره كوسيط تجارى مما أدى إلى تغير البنيات الاجتماعية والاقتصادية تغيرا عميقا بل ودائما. _ كيف نفهم سلبيات هذا التوجه الاقتصادي بالمجال المغاربي أواخر العصر الوسيط .

* على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

يتضح أن قوة المجال المغربي على المستوى الاقتصادي طيلة العصر الوسيط، جاءت من المكانة التي يحتلها في الشبكة التجارية العالمية وازدهاره وإشعاعه ناتج عن دوره التجاري في إطار ما أسميناه باقتصاد الوساطة أكثر مما نتج عن ارتفاع مستوى الإنتاج الفلاحي أو حتى الحرفي⁽⁶⁰⁾. والأرباح التي تجنى من تجارة العبور تسمح " للأرستقراطية " بعدم الاهتمام بتك القطاعات إلا بما يخدم النمط الاقتصادي السائد وبالتالي خدمة السلطة المركزية.

واللافت للنظر داخل المجال المغربي أن التجارة الكبرى لا تهدم التنظيم القبلي ولا تهدم أشكال الملكية والإنتاج به، فمستوى تطور القوي المنتجة المحلية ضعيف ولا يسمح باقتطاع فائض كاف لسيادة الطبقة التجارية التي بمقدورها الشروع في التوحيد المجالي للمغرب، كما كاد أن يحصل مع التجربة الموحدية بكثير من الصعوبات والمشاكل، ليبقى مصير هذه الطبقة التجارية "الدولة" متعلق بقدرتها، عن طريق وساطتها التجارية، على حيازة فائض ذي أصول خارجية، أي مشروط بظروف خارجة عن سيطرة المجتمع. فالفائض المحلي الضئيل لا يتطلب التوحيد الاقتصادي، لأن التنافس لا يقوم

على الإنتاج بل على القيام بدور الوساطة الاقتصادية خدمة " لأجندات " أجنبية.

إضافة إلى البعد القبلي، فقد كانت النتيجة هي مجال مغربي يتوفر على كل مكونات الوحدة، لكنه ظل عبارة عن تجمع مناطق ليست مندمجة ببعضها البعض على الأقل في المستوى الاقتصادي، بل ويسودها الصراع والنزاع على احتكار هذا الدور، خاصة وأن الدول التي قامت على أمر هذا المجال عملت جاهدة على احتكار العملية التجارية برمتها - كما رأينا ذلك - لخدمة أطراف خارجية، وبالتالي عدم إمكانية توظيف الفائض في خدمة القطاعات الإنتاجية، كما وقع بأوربا خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر، حيث كانت التجارة البعيدة تضخم حجم الفائض بما تضيف إليه من تحويلات ذات مصدر خارجي، أما الريع الطبيعي بدأ يترك مكانه للريع النقدي، وهذا الريع أخذ يغذي الإنتاج التجاري البسيط الحرفي المزدهر الذي كان يعيش على هذه التجارة، بل تطور هذا الاقتصاد إلى درجة عالية من التمركز الاقتصادي، وهو الأمر الذي يدفع بالتحرك الدائم للمجتمع بقيادة الطبقة التجارية، إلى الاندماج المجالي الكبير وكذلك عن طريق الشكل السلعي الذي يأخذه رأس المال نفسه ويدفع بذلك أيضا إلى اندماج السوق.

وبالتالي، كان دور التاجر هو ربط

الإقطاعات المختلفة ببعضها البعض والمدن بالأرياف، وصار التجار يشترون من الأسياذ أو الفلاحين الفائض الزراعي ويبيعونهم المنتوجات والحرفية المحلية والفاخرة الآتية من الشرق.

بعد كل هذا يمكن أن نسجل الارتباط بين التجارة البعيدة المدى والبنية القبلية في النظام المغربي استمر بالتطور، ولكن بشكل سلبي، فعجزت " الأرستقراطية التجارية - السلطة المركزية - " عن إخضاع البادية بصورة دائمة، وعن إعادة توزيع الثروات بين البادية والحاضرة والتي أصبحت تأخذ أشكالا متباينة، والذي شمل كل المجال المغربي - كما أوضحنا ذلك خلال المرحلة الموحدية - وهو ما أدى بشكل مباشر إلى ضعف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لكن في المقابل ساعد على صلابة وتعزيز البنية القبلية، وزاد من التجزئة السياسية للمجال ليتم تهيئته للاستعمار الأوربي.

فالتجار إذن مرتبطون عموما بالطبقة الحاكمة في الحالة التي لا يكونون هم أنفسهم في السلطة، ويستخلصون فوائدهم من دور الوسيط التجاري الذي يلعبونه على مستوى السوق العالمية.

خاتمة :

الحصيلة أن دراسة تاريخ المجال المغربي خلال العصر

الوسيط، من زاوية الصراع البنيات الاقتصادية والاجتماعية، هي لإبراز أدوارها الفاعلة في تحديد وتشكيل بنية هذا المجال كما ونوعا. فقد أبانت المحاولة التي انصبت على هذا الحقل، بعد مراجعة عدد لا بأس به من المصادر التاريخية والجغرافية والدراسات الاقتصادية والأبحاث المتوفرة أن وحدة الغرب الإسلامي والتي برزت بشكل واضح منذ الفترة القديمة، وتم تأكيدها خلال التاريخ الوسيط، لم تكن إلا تعبيراً واضحاً عن عمق تفكير هؤلاء في إفادتهم البالغة وعلى جميع المستويات، والتي لا يمكن بأي حال تحقيقها إلا بفضل التكامل بين الفضاءات الجغرافية لهذا المجال.

وقد لعب التاريخ والجغرافيا أدواراً فعالة في توجيه المجال المغربي، في اتجاه أشكال محددة من الاقتصاد القائم على الوساطة التجارية بين بلاد السودان وأوروبا والمشرق العربي، إضافة إلى توزيع وتنويع الإنتاج الفلاحي والحرفي والمعدني على امتداد هذا المجال، وتوظيفه لخدمة اقتصاد الوساطة. ولا ننفي المحاولات الجادة من طرف بعض الحكام الأوائل في استثمار هذا التوجه أمثل استثمار، وكان بالتالي تعبيراً وانعكاساً لواقع متكامل في الأصل والامتداد.

هذا وقد تمخضت الدراسة إلى حد الآن عن عدة نتائج نوجزها فيما يلي:

(1) أن دراسة الغرب الإسلامي

خلال العصر الوسيط من منظور اقتصادي واجتماعي وجيو سياسي، في إطار التاريخ المقارن قادرة على استيعاب كل الإشكاليات التي لازالت في حاجة ماسة للدراس والتمحيص. بل وبإمكانها تحديد الخطوات المنهجية والأكثر اتساق مع الواقع عرضاً ونقداً. فضلاً عن استثمارها- الدراسات الاقتصادية والجيو سياسية-، في رصد كل الأزمنة والحقب التاريخية على اختلافها، بل وتفسيرها كذا.

(2) أن التطور الاقتصادي والسياسي للمجال الجغرافي المغربي المشهود خلال الفترات الأولى للدولة المرابطية وبعدها الدولة الموحدية، نجم عن استثمار أمثل للقوى الطبيعية والاجتماعية المتوفرة، وقد تبين لنا التطور الملحوظ الذي عرفه الميدان التجاري والصناعي، بفعل مركزية النظام السياسي الهادف إلى تأمين الطرق وتشديد الرقابة، والحد من الصراعات وتوفير المواد الخام لإنجاح الصناعات.

(3- أن الإشكالات التي رافقت قيام الدولة المرينية في المغرب الأقصى، وبني عبد الواد بالمغرب الأوسط وبني حفص في المغرب الأدنى، كانت مرتبطة بالنمط الاقتصادي الموجه - اقتصاد وتجارة الوساطة- وبتغيرات عميقة طرأت على الفضاء المتوسطي برمته، وما كانت لتفضي إلا لتلك النتائج القائمة على التفكك والتجزئة على امتداد المجال الجغرافي

المغربي، وتعطيل وعرقلة إقلاعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما سيتضح بجلاء أكثر من خلال دراسة وضعية هذا المجال في نهاية تاريخه الوسيط وبداية التاريخ الحديث ومن زوايا عديدة. هذا ويظل التساؤل مطروحاً حول مدى استيعاب وفهم إمكانات وقدرات المجال الجغرافي المغربي في حالة تكامله وانسجامه وابتعاده عن التبعية التي تخلق أنماطاً اقتصادية لا تكون إلا في خدمة الآخر، وإذكاء الصراعات السياسية، أم أن الأمر يستظل في طي الكتمان.

وفي الأخير يمكننا أن نطرح سؤالاً واضحاً، وهو: إذا كان هذا النمط الاقتصادي الذي ساد الغرب الإسلامي قادر على بناء اقتصاد قوي، وبالتالي بناء دولة سياسية مركزية على امتداد هذا المجال؟ فكيف دخل هذا المجال على عتبة التاريخ الحديث؟ وبالضبط كيف صارت أحواله على جميع المستويات بعد افتقاده لدور الوسيط الاقتصادي، على إثر تحويل الطرق التجارية إلى المحيط الأطلسي؟

وإلى أي حد ساهمت المعطيات الاقتصادية والجيو سياسية للمغرب الوسيط في تحديد ورسم ملامح التاريخ الحديث والمعاصر؟ ذلك موضوع آخر للبحث والتنقيب، سنوجه عملنا في الأعمال الموالية إلى محاولة الحفر فيه.

1 - ماجدة كريمي: "تجارة القوافل: آثار وبصمات على تاريخ دول المغرب الوسيط" دار الجسور وجدة المغرب، الطبعة الأولى 1996 ص: 23.

2-Alaoui Abdelaziz: le Maghreb et le commerce transaharien du XIe au XIV siècle -
thèse de doctorat de 3ème cycle, Bordeaux, 1983

3-Braudel Fernand : Ecrits sur l'histoire. Flammarion, Paris 1969 -

4 - فقد أشار سمير أمين وفق مرجعيته الماركسية إلى هذه التشكيلة الاقتصادية، لكنها لا ترقى في نظره لأن تكون نمط إنتاج وفق النظرية الماركسية القائمة على اللوحة الخماسية: يمكننا التمييز بين ثلاث وحدات سياسية واقتصادية متميزة عن بعضها:

- المشرق العربي، والذي يضم شبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب (سوريا، لبنان، الأردن والعراق). - بلدان النيل، (مصر والسودان).

- المجال المغاربي، والذي يمتد من ليبيا شرقا وحتى المحيط الأطلسي غربا وتضم (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى). أما الفئاض الذي يمكن اقتطاعه من المزارعين بقي ضئيل الأهمية في أغلب فترات التاريخ الوسيط، كما ظلت التقنية الإنتاجية في الزراعة ضعيفة التطور، وظلت إنتاجية العمل الزراعي خفيفة. والأكثر من ذلك فمستوى حياة المزارعين قريبا من مستوى الكفاف، ذلك أن أغلب الإنتاج الفلاحي وحتى الحرفي لم يكن موجها لسوق داخلية أو خارجية مضبوطة، بقدر ما كان موجها لخدمة تجارة العبور- اقتصاد الوساطة - وبالتالي فإن أشكال التنظيم ظلت مطبوعة بالجماعية القبلية، كما سنوضح ذلك. فلا يوجد هنا على ما يبدو قاعدة كافية لاقتطاع فائض يسمح بتشكيل بنية إقطاعية. والغريب في الأمر، أن المجال المغاربي بالتحديد كان مسرح حضارات غنية، بل ومدنية بشكل ملحوظ، أنظر سمير أمين: "التطور اللامتكافئ.. مرجع سابق.

5 - على سبيل المثال: أنظر البلاذري: "فتوح البلدان" بدون تاريخ. و ابن عذارى المراكشي "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" تحقيق ج س كولان، وبرفانسال، بيروت 1995م. وابن خلدون: العبر.. مصدر سابق..

6 - ماجدة كريمي: "حواضر مغرب العصر الوسيط: إشعاع داخلي ودولي" ص: 88
7 - وهو ما سماه أستاذي إبراهيم القادري بوتشيش "باقتصاد المغازي" بكتير من التفصيل، أنظر: "تاريخ الغرب الإسلامي" قراءات جديدة في بعض قضايا المجتمع والحضارة، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1994.

8 - عبد القادر دقلول: "مقدمات في تاريخ المغرب العربي.. مرجع سابق ص 76.

9 - على سبيل المثال: أنظر البلاذري: "فتوح البلدان" بدون تاريخ. و ابن عذارى المراكشي "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" تحقيق ج س كولان، وبرفانسال، بيروت 1995م. وابن خلدون: العبر.. مصدر سابق..

10 - "نزهة المشتاق في إختراق الأفاق"، مكتبة الثقيلة الدينية، القاهرة مجلدان، بدون تاريخ.

11 - نفسه: ج 2 ص 529.

12 - الإدريسي: م، س: ص 260.

13 - للمزيد من التفصيل حول هذه المراكز، يمكن الرجوع إلى الدراسات التي اعتمدت على مصادر الفترة، ومنها Duby (g); L'Économie rurale et la vie des campagnes dans L'occident médiéval; paris (Ed Aubier 1962.2): T

14 - ابن خلدون: "العبر... مصدر سابق، ص 583.

15 - ابن خلدون: "العبر... م، س، ص 618.

16 - هاشم العلوي القاسمي: "حركة المهديونية في الغرب الإسلامي": مرجع سابق ص: 182.

17-Charles Andre julien : L'Afrique Du Nord En marche / Volume 1 - 2, julliard. 1972, Editions, 2001 Tunis

18 - عبد الرحيم شعبان: "الإصلاح النقدي الموحدى" مجلة كلية الآداب الرباط العدد الثالث والعشرون، السنة 1999 ص: 139 وما بعدها، ونشير إلى أن هذه الدراسة ولأهميتها البالغة فقد قدمها باسم بنك المغرب.

19 - ابن عذارى المراكشي: "البيان المغرب... م.س ص: 264.

20 - عز الدين أحمد موسى: "النشاط الاقتصادي الإسلامي...» مرجع سابق ص: 210

21 - عز الدين أحمد موسى: "الموحدون في الغرب الإسلامي" دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ط 1 1991 ص: 282.

22 - نفسه ص: 210.

23 - الحسين بولقطيب: "حفريات في تاريخ المغرب الوسيط"- دراسة تاريخية - ، منشورات الزمن، الطبعة الأولى 2004، ص 14 وما بعدها.

24 - عبد الله علي علام: "الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المومن بن علي" مطابع دار المعارف 1971 ص: 252. وكذلك محمد ناصح، «بعض عوامل التطور التجاري في المغرب خلال ق 6 هـ / 12م» مجلة أمل العدد السادس، السنة الثانية 1995 ص: 5 وما بعدها.

25 - الحسن الوزان: «وصف إفريقيا:» ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط 1967 و 1980 ج 1. ص: 233.

26 - عز الدين أحمد موسى: المرجع السابق «ص: 218.

27 - «نهاية الأرب... مصدر سابق ص: 215.

28 - "المدن الإمامية... مصدر سابق ص: 286، وكذلك ابن عذارى المراكشي، "البيان المغرب.. ج 3 ص: 65

29 - ابن أبي زرع الفاسي "الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس: " دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط 1972 ص: 103.

30 - نفسه ص: 225.

- *- نشير إلى أن هناك دراسة مهمة استفدنا منها لمحمد حجاج الطويل: البحرية المغربية في عهد الدولة الموحدية"- جذور القوة وأسباب الضعف - ندوة البحر في تاريخ المغرب، جامعة الحسن الثاني المحمدية، سلسلة الندوات رقم 7، السنة 1999.
- 31 - ابن بسام السنتريني: "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" بيروت . 1980 ج 2. ص: 262: الناصري: الاستقصا... مصدر سابق ج 2 ص: 30-31.
- 32 - محمد حجاج الطويل: "البحرية المغربية...م س ص: 63.
- 33 - البكري: "المغرب... مصدر سابق ص: 90 إلى 106. وكذلك، الشريف الإدريسي "نزهة المشتاق...م.س. ج 3 ص: 239.
- 34 - نفسه ص: 527.
- 35 - الحسين بولقطيب: "حفريات.. مرجع سابق، ص 15 وما بعدها.
- 36 - الناصري: "الاستقصا... مصدر سابق ج 2 ص: 30-31.
- 37 - الناصري: م،س، ص: 71.
- 38 - "العبر... ج 1، ص/ 253.
- 39 - العبر: م،س، ص: 253.
- 40 - عن علامات الاهتمام بالمجال البحري خلال الفترة الوسيطية هو إنشاء ما يسمى "بالديوانية" وهي دليل على ارتفاع حجم العائدات المالية من طرف المعاملات التجارية بين المسلمين والتجار المسيحيين، ففي عهد الدولة الموحدية ارتقى المشرف على الديوانة إلى درجة والي، ولا يختار الموحدون لهذه المهمة إلى المعروفين بولائهم التام للدولة.
- بن الأبار، أبو عبد الله، "الحلة السيرا"، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة. 1963 ج 2 ص: 293.
- 41 - ابن صاحب الصلاة: "المن بالإمامة...م.س. ص: 218. ولعله أول من أورد هذه الأرقام.
- 42 - "البحر المتوسط" نقله إلى اللغة العربية عمر بن سالم. تونس. 1990 ص: 123.
- وقد أدى هذا إلى تنوع في الإنتاج وتوافره، وبالتالي لم يشعر الإنسان المغربي باحتياجه إلى البحر، خصوصا وأن النمط الاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائدا خلال العصر الوسيط، كما جاء عند عبد المجيد قدوري، كان مبنيا على تجارة القوافل وما صاحب ذلك من إنتاج فلاحي وصناعي... أما الطرق البحرية فكانت مكملية للطرق البرية في الشرق وفي =الغرب الإسلامي، حيث شكلت هذه المناطق صلة الوصل بين مناطق التبر والعاج والعيبد بالسودان، ومناطق الحرير والتوابل بالشرق الأقصى وأوروبا.»المغرب وأوروبا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز) " الطبعة 1، السنة 2000. البيضاء. إنتاج المركز الثقافي العربي ص: 236-237.
- 43 - "مجمل تاريخ المغرب" مرجع سابق ص 164 ويضاف أن الحركة التجارية خلال هذه المرحل انحصرت في الجزء الشمالي وخاصة في سبتة وكتامة وطنجة فقط، أما المنطقة الوسطى فكانت تعيش في عزلة طويلة وقليلة التمدن، أما المنطقة الشرقية كانت تمر بفترة ركود وخاصة مدينة تازة.
- 44 - موسى الزعبي: "البداية والنهاية. نشوء القوي العظمى وانحطاطها: " دار النشر الشادي سورية الطبعة 1- 1991 ص: 8-9.
- 45 - طيب تيزيني: "مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط" مرجع سابق ص: 358.
- 46 - ابن أبي زرع: "روض القرطاس... مصدر سابق ص: 167-137. ويؤكد أنه بالفعل ثم إلغاء مجموعة من الضرائب التي كانت مفروضة على الناس قبل قيام الدولة المرابطية.
- 47 - محمد حجاج الطويل: "التجارة الداخلية وأثرها على ضعف الدولة الموحدية" أعمال ندوي التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب. الجزء 2. جامعة الحسن الثاني عين الشق كلية الآداب. البيضاء 1992 ص: 146.
- 48 - الشريف الإدريسي: "نزهة المشتاق في اختراق الأفاق"، نابولي، الجزء الثالث ص: 235.
- 49 - محمد حجاج الطويل "التجارة الداخلية... المرجع السابق ص: 146.
- 50 - مجهول: "الاستبصار في عجائب الأمصار.. مصدر سابق ص: 209.
- 51 - ابن غازي: "الروض الهتون في أخبار مكناسة الزينون" مصدر سابق ص: 194 وما بعدها. وابن عذارى المراكشي: "البيان المغرب.. مصدر سابق، وابن خلدون: "المقدمة" مصدر سابق ج 3، ص 911.
- 52 - الحسين بولقطيب "حفريات... المرجع السابق ص: 32 وما بعدها
- 53 - محمد حجاج الطويل: المرجع السابق ص: 148.
- 54 - "المن بالإمامة:" مصدر سابق ص: 437 و 444.
- 55 - ابن عذارى: "البيان المغرب" صدر سابق 131-144-237.
- 56 - محمد حجاج الطويل: "التجارة الداخلية" مرجع سابق ص: 149-150.
- *- للإشارة فالمخزن هو نسق وأداة للدولة منمنط إرثي يقوم على علاقات نسبية وعلمية نظام من المراتب الإدارية المنظمة والهادفة إلى تمركز الحكم وتكوين عساكر ناجعة وضبط الرعية وجبتي الضرائب راجع للمزيد من التفصيل: الهادي: "القبيلة الإقطاع والمخزن" مقارنة سوسيوولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1939 إفريقيا الشرق 2005 ص 243 وما بعدها.
- 57 - "الاستقصا... مصدر سابق ج 2 ص: 223.
- 58 - موسى الزعبي: "البداية والنهاية... مرجع سابق ص: 18-19.
- 59 - Ben Mlih A: "structures politique du maroc colonial". Op. Cit. P: 42
- 60 - هناك دراسة تاريخية مهمة للأستاذ إبراهيم القادري بوتشيش: "تاريخ الغرب الإسلامي .. مرجع سابق.

الحصيلة أن دراسة تاريخ المجال المغربي خلال العصر الوسيط، من زاوية الصراع البنيت الاقتصادي والاجتماعية، هي لإبراز أدوارها الفاعلة في تحديد وتشكيل بنية هذا المجال كما ونوعا. فقد أبانت المحاولة التي انصبت على هذا الحقل، بعد مراجعة عدد لا بأس به من المصادر التاريخية والجغرافية والدراسات الاقتصادية والأبحاث المتوفرة أن وحدة الغرب الإسلامي والتي برزت بشكل واضح منذ الفترة القديمة، وتم تأكيدها خلال التاريخ الوسيط، لم تكن إلا تعبيرا واضحا عن عمق تفكير هؤلاء في إفادتهم البالغة وعلى جميع المستويات، والتي لا يمكن بأي حال تحقيقها إلا بفضل التكامل بين الفضاءات الجغرافية لهذا المجال.

وقد لعب التاريخ والجغرافيا أدوارا فعالة في توجيه المجال المغربي، في اتجاه أشكال محددة من الاقتصاد القائم على الوساطة التجارية بين بلاد السودان وأوروبا والمشرق العربي، إضافة إلى توزيع وتنويع الإنتاج الفلاحي والحرفي والمعدني على امتداد هذا المجال، وتوظيفه لخدمة اقتصاد الوساطة. ولا ننفي المحاولات الجادة من طرف

بعض الحكام الأوائل في استثمار هذا التوجه أمثل استثمار، وكان بالتالي تعبيرا وانعكاسا لواقع متكامل في الأصل والامتداد.

هذا وقد تمخضت الدراسة إلى حد الآن عن عدة نتائج نوجزها فيما يلي:

(1) أن دراسة الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط من منظور اقتصادي واجتماعي وجيو سياسي، في إطار التاريخ المقارن قادرة على استيعاب كل الإشكاليات التي لازالت في حاجة ماسة للدراس والتمحيص. بل وبإمكانها تحديد الخطوات المنهجية والأكثر اتساق مع الواقع عرضا ونقدا. فضلا عن استثمارها- الدراسات الاقتصادية والجيو سياسية-، في رصد كل الأزمنة والحقب التاريخية على اختلافها، بل وتفسيرها كذاك.

(2) أن التطور الاقتصادي والسياسي للمجال الجغرافي المغربي المشهود خلال الفترات الأولى

للدولة المرابطية وبعدها الدولة الموحدية، نجم عن استثمار أمثل للقوى الطبيعية والاجتماعية المتوفرة، وقد تبين لنا التطور الملحوظ الذي عرفه الميدان التجاري والصناعي، بفعل مركزية النظام السياسي الهادف إلى تأمين الطرق وتشديد الرقابة، والحد من الصراعات وتوفير المواد الخام لإنجاح الصناعات.

(3) أن الإشكالات التي رافقت قيام الدولة المرينية في المغرب الأقصى، وبني عبد الواد بالمغرب الأوسط وبني حفص في المغرب الأدنى، كانت مرتبطة بالنمط الاقتصادي الموجه - اقتصاد وتجارة الوساطة- وبتغيرات عميقة طرأت على الفضاء المتوسطي برمته، وما كانت لتفضي إلا لتلك النتائج القائمة على التفكك والتجزئة على امتداد المجال الجغرافي المغربي، وتعطيل وعرقلة إقلاعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهذا ما سيتضح بجلاء أكثر من خلال دراسة وضعية هذا المجال في نهاية تاريخه الوسيط وبداية التاريخ الحديث ومن زوايا عديدة.

هذا ويظل التساؤل مطروحا حول مدى استيعاب وفهم إمكانات وقدرات المجال الجغرافي المغربي في حالة تكامله وانسجامه وابتعاده عن التبعية التي تخلق أنماطا اقتصادية لا تكون إلا في خدمة الآخر، وإذكاء الصراعات السياسية، أم أن الأمر يستظل في طي الكتمان.

وفي الأخير يمكننا أن نطرح سؤالا واضحا، وهو: إذا كان هذا النمط الاقتصادي الذي ساد الغرب الإسلامي قادر على بناء اقتصاد قوى، وبالتالي بناء دولة سياسية مركزية على امتداد هذا المجال؟ فكيف دخل هذا المجال على عتبة التاريخ الحديث؟ وبالضبط كيف صارت أحواله على جميع المستويات بعد افتقاده لدور الوسيط الاقتصادي، على إثر تحويل الطرق التجارية إلى المحيط الأطلسي؟.

وإلى أي حد ساهمت المعطيات الاقتصادية والجيو سياسية للمغرب الوسيط في تحديد ورسم ملامح التاريخ الحديث والمعاصر؟ ذلك موضوع آخر للبحث والتنقيب، سنوجه عملنا في الأعمال الموالية إلى محاولة الحفر فيه.

خاتمة

قائمة المراجع

- لائحة المصادر والمراجع:
- المصادر باللغة العربية :
 - أبو العباس احمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر ومحمد الناصري، الدار البيضاء، 1954.
 - ابن أبي زرع، علي بن محمد بن أحمد الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط، 1972.
 - ابن بسام السنتريني، "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" بيروت، 1980.
 - ابن خلدون، هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن، بن محمد بن الحسن بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن خالد (خلدون) الحضرمي، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوى الشأن الأكبر، مراجعة سهيل زكار، ضبط المتن والحواشي والفيهارس، بيروت، 1981.
 - ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة...
 - ابن عذارى، المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج س كولان، وأ. ليفي بروفنصال. مكتبة صادر بيروت، ط 5، 1998.
 - ابن غازي، الروض المتهون في أخبار مكناسة الزيتون.
 - ابن الأبار، أبو عبد الله، "الحلة السيرا"، تحقيق حسين مؤنس، القاهرة، 1963.
 - البكري، أبو عبيد الله، المغرب في ذكر بلاد إفريقيا المغرب تحقيق أندري فيري، فان ليو.
 - الإدريسي الشريف، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، بدون تاريخ.
 - النويري، أحمد بن عبد الوهاب شهاب الدين، تاريخ المغرب الإسلامي في العصر الوسيط من كتاب نهاية الأدب في فنون الأدب، تحقيق وتعليق مصطفى أبو ضيف أحمد دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1984.
 - الوزان الحسن، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر.
 - مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار.
 - المراجع باللغة العربية :
 - بولقطيب الحسين، حفريات في تاريخ المغرب الوسيط، دراسة تاريخية، جدور للنشر، المغرب ط 2004، 1.
 - بروديل، فرناند، البحر المتوسط، نقله إلى العربية عمر بن سالم، تونس، 1990.
 - تيزيني، طيب، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط، دار دمشق للطبع، ط 2، بدون تاريخ.
 - العروى عبد الله، مجمل تاريخ المغرب ج.
 - علام، عبد الله علي، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي، مطابع دار المعارف، 1971.
 - الزغبي موسى، البداية والنهاية. نشوء القوي العظمى وانحطاطها، دار النشر الشادي، سورية، الطبعة 1- 1991.
 - قدوري عبد المجيد، المغرب وأوربا ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر (مسألة التجاوز)، إنتاج المركز الثقافي العربي، الطبعة 1، البيضاء، السنة 2000.
 - القادري بوتشيش، إبراهيم، تاريخ الغرب الإسلامي، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1994.
 - كريمي ماجدة، تجارة القوافل أثار بصمات على تاريخ دول المغرب الوسيط، دار الجسور وجدة، المغرب، ط 1، 1996.
 - موسى، عز الدين أحمد، الموحدون في الغرب الإسلامي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1991.
 - موسى، عز الدين أحمد، النشاط الاقتصادي الإسلامي...
 - الهادي، القبيلة الإقطاع والمخزن: مقارنة سوسولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1939، إفريقيا الشرق، 2005.
 - المقالات والدراسات في المجالات باللغة العربية:
 - دقلول عبد القادر، مقدمات في تاريخ المغرب العربي.
 - شعبان عبد الرحيم، الإصلاح النقدي الموحدى، مجلة كلية الآداب الرباط العدد الثالث والعشرون، السنة 1999.
 - الطويل محمد حجاج، البحرية المغربية في عهد الدولة الموحدية: جذور القوة وأسباب الضعف - ندوة البحر في تاريخ المغرب، جامعة الحسن II، المحمدية، سلسلة الندوات، رقم: 7، السنة 1999.
 - الطويل محمد حجاج، التجارة الداخلية وأثرها على ضعف الدولة الموحدية، أعمال ندوة التجارة في علاقتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب. الجزء 2. جامعة الحسن الثاني عين الشق كلية الآداب. البيضاء 1992.
 - العلوي القاسمي هاشم، حركة المهدوية في الغرب الإسلامي.
 - كريمي ماجدة، حواضر مغرب العصر الوسيط: إشعاع داخلي ودولي،
 - ناصح محمد، بعض عوامل التطور التجارى في المغرب خلال ق 6 هـ / 12م، مجلة أمل العدد السادس، السنة الثانية 1995.
 - المراجع باللغة الفرنسية والإنجليزية:
 - Alaoui Abdelaziz: le Maghreb et le commerce transaharien du XIe au XIV siècle – thèse de doctorat de 3ème cycle, Bordeaux, 1983.
 - André Julien Charles: L'Afrique Du Nord En marche / Volume 1 – 2, julliard. 1972, Editions, 2001 Tunis.
 - Ben Mlih A: structures politique du Maroc colonial.
 - Braudel Fernand : Ecrits sur l'histoire. Flammarion, Paris, 1969.
 - Duby (g): L'économie rurale et la vie des campagnes dans L'occident médiéval ; Paris ; Ed Aubier 1962.